لأنني أحب الحقيقة
وأحبكم أقول:

## تغير المناخ يحدث بشكل أسرع مما كنا نظن

بقلم: طلال أبو غزالة

أصدرت الأمم المتحدة مؤخراً تقريراً من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وقد ألقى هذا التقرير نظرة مفصلة بشأن تهديدات تغير المناخ وخلص إلى أن الدول لا تقوم بما يكفي من إجراءات لحماية البيئة من المخاطر التي يجلبها هذا التغير. من الواضح أن ذوبان القمم الجليدية القطبية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظروف الجوية غير الطبيعية يمكن رؤيتها في جميع أنحاء العالم، وقد نفقد القدرة على معالجة تلك التداعيات إذا لم يتم اتخاذ إجراءات أكبر.

في عام ١٩٩٩ وقبل ذلك، بينما كنت رئيس مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (UNISAR)، وفي الوقت نفسه كنت في مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC)، طلب مني أمين عام الأمم المتحدة رئاسة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بتغير المناخ بغرض وضع معايير للمساءلة للمؤسسات العامة والخاصة عن الأضرار البيئية التي تسببها.

وتحقيقاً لذلك، شكلت فريقاً من الخبراء يمثلون جميع هيئات المحاسبة الرئيسية في العالم وأنتجت مجموعة من المعايير المحاسبية للأضرار البيئية وقدمتها رسمياً في اجتماع رسمي إلى الأمين العام للأمم المتحدة لاعتمادها من قبل الأمم المتحدة. لكن لسوء الحظ، عارض سفراء الولايات المتحدة ودول أخرى تطبيق مثل هذه المعايير بسبب تأثيرها في صناعاتهم.

الآن يصفتي رئيس مجلس أمناء اتحاد التحضر المستدام (CSU) برعاية الأمم المتحدة، نيويورك، أدعو قادة العالم للعمل معاً على اتخاذ إجراءات عاجلة للحماية من كبر كارثة بشرية في العقود القادمة، وهي تغير المناخ.

يحدث تغير المناخ بشكل أسرع مما يعتقد معظم الناس ويبدو أن البلدان لا تفعل ما يكفي مع استمرار ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض. وتتعالى وتيرة آثار تغير المناخ بشكل كبير بحيث يمكن أن تطغى قريباً على قدرتنا على التكيف، الأمر الذي سيكون مدمراً لوجودنا على هذا الكوكب.

أتفق تماماً مع بيان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي قال إن التقرير بمثابة «دليل دامغ على فشل القيادة العالمية في مجال المناخ». ومن الواضح أن الكثيرين يتشدقون فقط بقضية تغير المناخ، ولا سيما شركات النفط والغاز المبتكرة جداً في تحقيق التوازن في أرقام الكربون، ولكنها تُحدث القليل جداً من الحلول الفعلية في الواقع. هذه قضية رئيسية حيث إن هناك حاجة متزايدة للطاقة في جميع أنحاء العالم، وإنتاج المزيد من الطاقة مع إنتاج كمية أقل من الكربون يمثل بالفعل تحدياً كبيراً.

تُرى موجات الحر والحرائق البرية وندرة المياه والعواصف والفيضانات على نطاق غير مسبوق في جميع أنحاء العالم وهي دليل على حقيقة أن تغير المناخ ليس مزحة حيث تظهر الآثار الضارة في جميع أنحاء العالم والنتائج بالتأكيد سلبية أكثر مما كان متوقعاً. جزء من المشكلة هو أن الدول كانت بطيئة في التكيف لعدم توافر الأموال الكافية لمساعدتها على تأسيس البنى التحتية اللازمة لمكافحة هذه الآثار. إذا استمر هذا، فسنجد المزيد من الأشخاص مجبرين على الفرار من منازلهم. من الواضح أننا لا نستطيع أن ندع تغير المناخ يأخذ مجراه ونأمل في التكيف معه، حيث تظهر المؤشرات المبكرة بالفعل أننا نفشل فشلاً ذريعاً في هذا.

يجب أن نضمن عدم زيادة الاحتباس الحراري بأكثر من ١,٥ درجة، حيث يشير العلماء إلى أن تجاوز هذا المستوى سيكون كارثياً. من أجل القيام بذلك، يجب أن نعمل معاً للتخلص تماماً من الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٥٠ والعمل مع شركات التكنولوجيا والطاقة لتطوير بدائل حقيقية، إضافة إلى مساعدة الدول الفقيرة على وجه الخصوص التي تكون أكثر تعرضاً لمخاطر مناخية أكثر من الدول الغربية.

قبل عقد من الزمان، كانت هناك تعهدات من الدول الغربية بتقديم ١٠٠ مليار دولار لتطوير مصادر أحدث وأنظف للطاقة والتكيف مع تغير المناخ. لسوء الحظ، لم يتم تقديم سوى جزء بسيط من هذه الأموال التي تم التعهد بها وهو أمر ضروري لدعم الدول الأقل ثراءً التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة. هذه قضية تواجهنا جميعاً ويجب أن نعمل معاً لمكافحتها وإلا فإن جهودنا ستذهب سدى.

هذا إضافة إلى خفض انبعاثات الكربون، إذ يجب علينا العمل على اتخاذ إجراءات لحماية مجتمعاتنا واستخدام الاستراتيجيات المفصلة في تقرير الأمم المتحدة للتحضير بشكل أفضل. إذا تم ترك هذا الأمر من دون رقابة، فإن الأشخاص الذين لديهم أقل الموارد والذين هم الأقل مسؤولية عما يحدث سيحصلون على نصيب الأسد من التداعيات عندما تصبح الأراضي الزراعية غير صالحة للاستعمال، وتصبح الأرض غير صالحة للسكن، وتؤدي العواصف المطيرة الغزيرة إلى تدمير المحاصيل والظروف الجوية القاسية وهو الأمر الذي يصعب جميع نواحي الحياة.

لا يمكننا السماح باستمرار التنازل عن القضية ويجب أن نحاسب عمالقة الطاقة. إن بقاءنا يعتمد على اتخاذ إجراءات حقيقية. وبصفتي رئيس اتحاد التحضر المستدام، أدعو قادة العالم ورؤساء الطاقة إلى العمل معاً للمساعدة في تجنب أزمة وشيكة من صنعنا.

### سوق عقارات على «الفيسبوك»!!

# ارتفاع الأقساط ثلاثة أضعاف نشّط بيع دفاتر التخصيص للسكن الشبابي في الديماس

طلال ماضي

• اللحام: الزيادات «الطارئة» على أسعار مواد البناء والمحروقات رفعت أسعار المساكن

• الإيجار المنتهي بالتملك صيغة تمويلية موجودة لدى البنوك الإسلامية وغائبة عن التنفيذ

مع تخصيص المؤسسة العامة للإسكان أكثر من ٢٠٠٠ مكتتب حتى الآن في مشروع السكن الشبابي بالديماس، نشطت تجارة بيع وشراء الدفاتر المخصصة، وخاصة بعد الصدمة التي تلقاها المخصصون بالمساكن حول الدفعات المتوجب دفعها، التي ارتفعت ثلاثة أضعاف عن المخصصين قبل عام، حيث تجاوز ثمن المسكن النهائي الجاهز بنسبة ٧٥ بالمئة، ١١٠ ملايين ليرة سورية في الطوابق فوق الخامس، ما أدى إلى عجز الكثيرين عن الالتزام بتسديد الدفعات المطلوبة.

ويتضح أن سوق العقارات، وخاصة في مشروع الديماس، مفتوح للعرض والطلب، ولا يوجد أي تدخل للمؤسسة لضبط الأسعار، ففي اتصال مع صاحب أحد المكاتب العقارية عن طريق إعلان موجود على موقع «فيسبوك»، والذي عرّف عن نفسه باسم (أبو خالد)، قال: إن لديه ١٠ مساكن مطروحة للبيع في مشروع الديماس بطوابق مختلفة، والعروض كثيرة جداً، موضحاً أن سعر المسكن المخصص بمساحة ٩٠ متراً طابق سابع، ٣٥ مليون ليرة دفعة أولى لدى كتابة العقد، إضافة إلى ٧٠٠ ألف ليرة تكاليف وكالة عدلية وحكم محكمة، و٢٠٩ مليون ليرة عليه تسديدها عند الاستلام، وتبقى أقساط بقيمة ٦٠ مليون ليرة على مدى ٢٥ عاماً، أي سيصبح القسط بعد استلام البيت ٢٠٠ ألف ليرة يتم تقسيطها للإسكان.

وهنا لا بد من طرح السؤال التالي: ما دامت أن القوانين والأنظمة لا تسمح بإقتطاع أكثر من ٤٠ بالمئة من رواتب أصحاب الدخل المحدود، وأغلبية هؤلاء رواتبهم لا تتجاوز ١٥٠ ألف ليرة سورية، فكيف سيتم تقسيط مساكن بقسط شهري لا يقل من ٢٠٠ ألف ليرة، ومن ثم توصف هذه المساكن بأنها اجتماعية وموجهة لأصحاب الدخل المحدود؟

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال مدير عام المؤسسة العامة للإسكان المهندس مازن اللحام: إن مشروع الديماس هو المرحلة الأخيرة من برنامج السكن الشبابي لدمشق وريفها للمكتتبين، وإن من أهم مهام المؤسسة هو تلبية احتياجات السكن الاجتماعي، حيث يتم تخصيص ٧٠ بالمئة من خططها كسكن اجتماعي، ويتم التصرف بالمساكن الفائضة عن الالتزامات وفق الطرق المحددة بنظام عملياتها من بيع أو مزاد علني أو غيره.

وحول ارتفاع أسعار المساكن المسلمة في التخصيص الأخير، بين اللحام أن المؤسسة تحدد القيمة التخمينية استناداً إلى مجموعة من الأسس المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥، مثل قيمة الأرض، وتكلفة المرافق والخدمات، والدراسات الخاصة بالمشروع، وتنفيذ الأعمال والإشراف، والنفقات الأخرى، والنفقات الإدارية، وفوائد التمويل، وأرباح بنسبة ١٥ بالمئة، كما يحق لمجلس الإدارة إعادة توزيع التكاليف الإجمالية، إلا أن الزيادات الطارئة على أسعار مواد البناء والمحروقات وارتفاع أجور اليد العاملة التي تقوم المؤسسة بصرفها للجهات العامة، أدت إلى تضخم تكلفة المساكن، لكن نظام عمليات المؤسسة حدد تسديد قيمة المساكن بشكل ميسر، حيث تُسدد دفعة نقدية لا تقل عن ١٠ بالمئة من القيمة التقديرية للمسكن عند الاكتتاب، وتستكمل إلى ٣٠ بالمئة عند التخصيص، مع تقسيط رصيد القيمة المتبقية لمن يرغب لمدة ٢٥ عاماً.

وعن إمكانية الاستفادة من فائض الشقق في تأجيرها لأصحاب الدخل المحدود أو الدخول في سوق الإيجارات لضبط الأسواق، بين اللحام أن أولويات عمل المؤسسة هو تنفيذ التزاماتها، والاستمرار في تنفيذ خططها التطويرية لمصلحة المكتتبين لديها.

وفيما يخص الاستفادة من بعض الخدمات البنكية المطروحة، وخاصة الصيغة المطروحة لدى البنوك الإسلامية لمنح التأجير المنتهي بالتملك، أوضح اللحام أن القوانين الناظمة لعمل المؤسسة تتيح لجميع المكتتبين والمستفيدين من المشاريع الاقتراض من جميع مصادر التمويل العقاري المرخص لها بما فيها المصارف وفقاً للقوانين والأنظمة، وحسب ما يتم الاتفاق عليه بين المؤسسة والجهات المقترضة، وهذا يؤكد أن القوانين تسمح للبنوك الإسلامية بالدخول مع المؤسسة لتنفيذ مشاريع وفق صيغة التأجير المنتهي بالتملك، لكن هذه الصيغة غير مطبقة في سورية على الرغم من وجود ثلاثة بنوك إسلامية، وبنك آخر قيد الانطلاق بالعمل.

### اتحاد غرف التجارة يدعو التجار لتخفيض الأسعار

# الحلاق: طفرة ارتفاع الأسعار لم تشهدها الأسواق منذ ٢٠ عاماً

هناء غانم

يبدو أن الحديث عن غلاء المعيشة وفلتان الأسواق خصوصاً خلال شهر رمضان، أمر بات لا يحتمل فالأسعار لا تزال تأخذ منحنى تصاعدياً والكل يتقاذف مسؤولية الغلاء، والمشكلة الأكبر أن الحلول التي تقوم بها الجهات المعنية لتجاوز أزمة الغلاء والسيطرة على الأسواق لم تجد نفعاً.. فلا دوريات التموين ولا الجولات الميدانية لضبط المحال المخالفة ولا حتى الغرامات عليها، كل ذلك يبقى مجرد أرقام وضبوط.

رئيس اتحاد غرف التجارة أبو الهدى اللحام أكد لـ«الوطن» أن حالة ارتفاع الأسعار في رمضان هي ظاهرة قديمة جداً وليست أمراً جديداً حيث ترتفع الأسعار قليلاً بسبب ازدياد الطلب على المواد الغذائية، موضحاً أنه تم دعوة التجار إلى إعادة دراسة الأسعار والبيع بسعر التكلفة خلال شهر رمضان وخاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها سورية، علما أن جميع السلع متوافرة في الأسواق، ونحن كاتحاد لغرف التجارة سياستنا وهدفنا الأساسي تخفيض الأسعار والبيع بالسعر المناسب لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق قال لـ«الوطن»: إن المشكلة الأساسية التي نعاني منها جميعاً كمواطنين وصناعيين وتجار وقطاع أعمال، أكبر من الجميع فالتضخم العالمي وارتفاع أسعار النفط عالمياً انعكس على كل شيء من مستلزمات الإنتاج إلى مستلزمات النقل إلى مستلزمات الزراعة، كل ذلك كان له أثر سلبي على الجميع موضحاً أن كل دول العالم أصبحت معاناتها واضحة في موضوع الغلاء، وحتى المواد الزراعية المنتجة محلياً في سورية تأثرت بالأسعار نتيجة الصقيع الذي أصاب البلاد وقلة المحروقات وارتفاع أسعارها وكل ذلك خارج السيطرة وليس بيد أحد وموضوع انخفاض الأسعار أولاً وأخيراً لا يمكن أن يتم إلا بالتنافسية وهذه الوفرة والتنافسية ليست موجودة اليوم لعدة أسباب. وأشار الحلاق إلى أنه بالإمكان تأمين كل المواد، لكن الأسعار غير معقولة وغير منافسة ونشهد اليوم «طفرات بالأسعار ولاسيما على المواد الغذائية بسبب ارتفاع أجور النقل وقلة المحروقات عالمياً وارتفاع التصنيع والتوريد وغيرها ونحن كقطاع أعمال نفاجأ بالأسعار التي لم نشهدها خلال أكثر من ٣٠ عاماً في قطاع التجارة ونحن نتفهم أنه يكون هناك ارتفاع سنوياً على سلعة من السلع من ٣ إلى ٥ بالمئة وليس ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة والمشكلة هنا ليست مرتبطة بسورية أو بالتاجر السوري.. والحل «بيد الله» للخروج من الأزمة الروسية الأوكرانية.

وأشار الحلاق إلى أن مبادرة التجار في سوق الخير هي للبيع بأسعار الجملة لأن الأسعار مرتفعة على الجميع من دون استثناء مشيراً إلى أنه وبعد الأزمة بأكثر من ١٠ سنوات لا يزال المجتمع الأهلي مستمراً بتقديم المعونات والمساعدات للفئات الأكثر حاجة برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

موضحاً أن الأهم هو المرونة في موضوع تسعير السلع علماً أنها قضية شائكة، لكن طالما هناك قانون فعلينا الالتزام به جميعا، وبالنتيجة يجب أن يبقى قطاع الأعمال يعمل بالحد الأدنى مع تأمين السلع بالحد الأقصى وأن تكون التنافسية عالية بالوقت نفسه يأخذ كل طرف حقه بهذه المعادلة.

جدير بالذكر أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك كان من المفترض أن يلتقي تجار دمشق يوم الخميس في جلسة خاصة بعيدة عن الإعلام لوضع ضوابط للأسواق والأسعار، وتم حضور أكثر من ٦٠ تاجراً، لكن مجلس الشعب الذي طلب من الوزير الحضور كان السبب في تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى.



# وزير الكهرباء لـ«الوطن»: ارتفاع درجات الحرارة يخفّض ساعات التقنين وحزيران سيشهد تحسناً بكميات التوليد

عبد الهادي شباط

قال وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» إن التراجع الكبير في الطلب على الطاقة الكهربائية لأغراض التدفئة سيتم توظيفه في تحسين برامج التقنين في مختلف المحافظات، وستتم مراعاة فترات الإفطار والسحور قدر المستطاع.

وشرح الوزير أثر تراجع الطلب على الكهرباء لأغراض التدفئة في تحسن برامج التقنين، بأنه كان يتم تزويد دمشق بنحو ٤٥٠ ميغا واط، ومع ذلك كانت تصل ساعات التقنين لأكثر من ٦ ساعات متواصلة في بعض أحياء دمشق، بينما اليوم، وبالكمية نفسها (٤٥٠ ميغا واط) فإن برنامج التقنين يقترب من ٣×٣، مبيناً أنه وبالعموم بدأت الحمولات العالية على الشبكة بالانخفاض، وهي ما كان يسهم في ارتفاع معدلات الأضرار والانقطاعات المفاجئة.

ورغم حديث الوزير عن تراجع ساعات التقنين، إلا أنه قام بربطه بتحسن الطقس وارتفاع درجات الحرارة، مؤكداً أن تحسن كميات التوليد من الطاقة الكهربائية سيكون مع شهر حزيران القادم، حيث ستدخل بعض المجموعات التي تم العمل على تأهيلها وإصلاحها، حيث تعمل الوزارة على عدة مشروعات لإصلاح وصيانة محطات التوليد لتعزيز كميات التوليد المتاحة، بينما لا جديد في تحسن واردات حوامل الطاقة من مادتي الغاز والفيول، ولا تزال الكميات هي نفسها التي كانت متاحة خلال الأشهر الماضية.

وعن الربط الكهربائي مع دول الجوار «الأردن ولبنان»، بين الزامل أن الجانب السوري أوفى بتعهداته في تأهيل وصيانة الجزء من الشبكة الذي يعبر الأراضي السورية في الوقت المحدد، وأن وزارة الكهرباء تتابع كل التطورات الفنية لخط الربط الكهربائي، وذلك على التوازي مع مخرجات الاجتماعات التي عقدت بين المعنيين في كل من سورية ولبنان والأردن، والتي اتفق خلالها على متابعة الجوانب الفنية التفصيلية من خلال فرق فنية مشتركة لمتابعة عمليات تأهيل وصيانة هذا الخط الكهربائي ودخوله في الخدمة وتشغيله.

وأمام حالة الطلب المرتفعة على الطاقة الكهربائية في مختلف المجالات المنزلية والصناعية وغيرها، أوضحت مذكرة في وزارة الكهرباء أنه يتم التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص ببناء محطات توليد خاصة ومستقلة لبيع الكهرباء للصناعيين، في ضوء وجود مستثمرين من القطاع الخاص راغبين ببناء محطات توليد مستقلة خاصة، وذلك بهدف فسح المجال لوزارة الكهرباء لتغذية القطاع المنزلي وغيره من القطاعات الخدمية بالكهرباء، وإلزام الصناعيين بتلبية جزء من أحمالهم الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة لأن قيام وزارة الكهرباء بتوفير الاستثمارات لبناء محطات توليد كهربائية بتمويل من الحكومة عن طريق القروض الميسرة أو تسهيلات دفع مالية لا يعتبر الحل الأنجع لتلبية الطلب على الكهرباء والتخفيف من الطلب على «الفيول أويل» والغاز الطبيعي اللازمين لتوليد الكهرباء، وذلك بسبب الدعم المباشر المقدم لسلعة الكهرباء، لكن يبقى الحل الأمثل لاستخدام الطاقات المتجددة هو استثمارها مباشرةً في جانب الطلب كتركيب سخانات المياه الشمسية، واللواقط الكهروضوئية وبعض العنفات الكهروريحية الصغيرة على أسطح المنشآت الصناعية وغيرها من تقنيات الطاقات المتجددة وتلبية نحو ٢٥ بالمئة من الأحمال الكهربائية لهذه المنشآت، وعليه لابد من إلزام الصناعيين بهذا الموضوع كما حدث في عدد من دول العالم، ويُقترح تمويل مشاريع الطاقة المتجددة من برنامج دعم أسعار الفائدة بتوفير القروض اللازمة لها.

### إنتاج القمح للموسم القادم قد يصل لحدود ٦٠٠ ألف طن

# الخليف لـ«الوطن»: الأزمة الأوكرانية رفعت أسعار الأسمدة ١٠٠ بالمئة.. وما تسلمه المصارف الزراعية لا يغطي الحاجة

رامز محفوظ

مساحات الشعير المزروعة هي ذاتها

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار السماد في السوق السوداء ارتفعت بنسبة ١٠٠ بالمئة نتيجة الأزمة الأوكرانية، مؤكداً أن كيس سماد اليوريا ٤٦ سعة ٥٠ كيلو كان يباع في السوق السوداء منذ حوالي الشهر بسعر ٢٥٠ ألف ليرة وارتفع اليوم إلى أكثر من ٥٠٠ ألف ليرة.

وأضاف الخليف بأن كميات الأسمدة التي يحصل عليها مزارعو القمح والشعير من المصارف الزراعية في المحافظات لا تغطي الحاجة، لذا يضطر المزارعون لشرائها من السوق السوداء بسعر مرتفع، لافتاً إلى أن ما تم توزيعه من أسمدة على المزارعين لا يغطي ٤٠ بالمئة من الحاجة، ويتم التوزيع من المصارف الزراعية وفق المتوافر لديهم، ومبيناً بأن المصارف الزراعية وزعت دفعات من الأسمدة على المزارعين، ومن المفترض أن تقوم بتوزيع دفعة جديدة قبل ١٥ نيسان الجاري.

وعن تأمين المازوت المدعوم لمزارعي القمح والشعير، أوضح الخليف أن هناك لجنة مختصة برئاسة المحافظ وعضوية عدة جهات في كل محافظة هي التي تقوم بتحديد احتياجات المزارعين من المازوت، مؤكداً أن الكميات التي وزعت تعتبر غير كافية للخطة الزراعية للموسم القادم، وأن التوزيع متوقف منذ حوالي الشهر، لذا يضطر مزارعو القمح والشعير لشراء المازوت حالياً من السوق السوداء بأسعار مرتفعة من أجل ري أراضيهم وسقايتها، وطالب الخليف بضرورة تأمين السماد لمزارعي القمح والشعير باعتباره ضرورياً وأساسياً خلال الفترة الحالية إضافة لتأمين المحروقات من أجل ري الأراضي بالشكل الأمثل.

وبخصوص تأثير الأمطار في موسمي القمح والشعير، أشار إلى أن الأمطار التي هطلت خلال الشهر الماضي تعتبر مفيدة لموسمي القمح والشعير بعد أن كان الوضع سيئاً خلال الأشهر السابقة، وفي حال استمرت الأمطار خلال الشهر الحالي سيكون الإنتاج من القمح والشعير للموسم القادم جيداً.

ويرى الخليف أن إنتاجنا من القمح والشعير للموسم القادم سيكون أفضل من الماضي بنسبة تقارب ٢٥ بالمئة نتيجة موسم الأمطار الجيد، فقد بلغ إنتاج القمح خلال الموسم الماضي حوالي ٤٠٠ ألف طن، ومن المتوقع أن يصل خلال الموسم القادم لحدود ٦٠٠ ألف طن.

وأضاف: لو كان هناك توزيع كاف من الأسمدة والمازوت المدعوم، وتم توزيع الأسمدة بالشكل المطلوب وعلى دفعات والمحروقات متوافرة وتعطى بالتوقيت المناسب لمزارعي القمح والشعير، لكان إنتاجنا أفضل من المتوقع ومضاعفاً وخاصة أن السماد يعتبر أساسياً ويسهم بزيادة الإنتاج.

وختم بالقول إن المساحة المزروعة بالقمح للموسم القادم تزيد على المساحة المزروعة للموسم الماضي، فعلى سبيل المثال في محافظة الحسكة ازدادت المساحة المزروعة بنسبة ١٠ بالمئة أما بالنسبة للشعير فإن المساحة المزروعة لم تزدد وهي المساحة نفسها التي زرعت خلال الموسم الماضي.